

كلمة وزير الخارجية بمناسبة لقائه بالمجموعة العربية بنيويورك حول ترشح تونس  
لعضوية مجلس الأمن للأمم المتحدة للفترة 2020-2021

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

-أودُّ، في البداية، أن أعرب لكم عن سعادتني بالحضور بينكم اليوم للحديث عن ترشح تونس للحصول على مقعد غير دائم بمجلس الأمن للأمم المتحدة للفترة 2020-2021.  
-ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أتقدّم بجزيل الشكر لرئيس المجموعة العربية لهذا الشهر سعادة السفير عمر هلال، المندوب الدائم للملكة المغربية الشقيقة، والسفير ماجد عبد الفتاح، مدير مكتب جامعة الدول العربية بالأمم المتحدة، على سرعة الاستجابة لتنظيم هذا الاجتماع، الذي نتطّلع إلى أن يكون فرصة لحوار بناء وثرى حول الترشح التونسي وحول أولويات العضوية المرتقبة لتونس بمجلس الأمن، التي ستضطلع خلالها بمسؤولية تمثيل المجموعة العربية والدفاع عن قضاياها العادلة .

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

-إنّ تونس، كما هو معلوم، هي المرشح الوحيد للمقعد المخصص لمنطقة شمال إفريقيا بمجلس الأمن للفترة 2020-2021، ونحن نعول على دعم وتأييد الدول العربية الشقيقة لهذا الترشح خلال الانتخابات التي ستجري، كما تعلمون، يوم 7 جوان 2019 بالجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد سبق أن حظي ترشح تونس بتأييد جامعة الدول العربية منذ سنة 2014 ودعم الاتحاد الإفريقي منذ سنة 2018.

- تولى تونس أهمية بالغة لهذا الترشح من منطلق رغبتنا في المساهمة في تكريس الشرعية الدولية وتعزيز الأمن والاستقرار والرفاه والتقدم لصالح الإنسانية، وذلك على أساس مقاربة شاملة ومتكافئة للعلاقات الدولية تقوم على الترابط الوثيق بين السلام والأمن والاستقرار والتنمية ومبادئ وقيم التفاهم والتسامح والعدالة والتضامن بين الدول والشعوب، وهي مبادئ تُعدُّ من الثوابت الأساسية للسياسة الخارجية التونسية .

- من هذا المنطلق، فإنّ تونس، كدولة محبة للسلام وذات تقاليد دبلوماسية عريقة في مجال فضّ النزاعات بالوسائل السلمية منذ انضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة سنة 1956، لعاقدة العزم -إذا ما تم انتخابها لعضوية مجلس الأمن - على المساهمة الفاعلة في الجهود الجماعية الرامية إلى مزيد تمثين دعائم السلم والأمن الدوليين.

- كما ستعمل تونس جاهدة على تعزيز الحوار والثقة والتعاون والتضامن وتقريب وجهات النظر، وستدافع عن القضايا العادلة، وفي مقدمتها القضايا العربية، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه، ومقتضيات الشرعية الدولية .

- ستكون تونس معترزة بتمثيل المجموعة العربية بالمجلس، خاصة بالنظر للظرف الدقيق الذي تشهده منطقتنا العربية بسبب ما تواجهه بعض البلدان الشقيقة من تحديات جدية تتهدد أمنها واستقرارها وتميبتها، وتداعيات التحولات الهامة للعلاقات الدولية على النظام الإقليمي العربي. وستكون القضايا والمسائل العربية المطروحة على جدول أعمال مجلس الأمن في مقدمة أولويات عضوية تونس بالمجلس .

- من المؤكد أنّ تزامن بداية عضوية تونس بمجلس الأمن مع رئاسة بلادنا للدورة الثلاثين للقمة العربية سيكون خيرا حافزا لنا للدفاع عن القضايا العربية بمجلس الأمن والمساهمة في طرح المقاربات المناسبة لإنهاء الأزمات والنزاعات التي يشهدها عدد من البلدان العربية. وسيكون نبراسنا في ذلك نتائج ومخرجات القمة العربية التي احتضنتها تونس يوم 31 مارس 2019، تحت شعار "قمة العزم والتضامن ."

**أصحاب السعادة،**

**السيدات والسادة،**

- لقد أكدت قرارات القادة العرب المشاركين في قمة تونس و"إعلان تونس" الختامي المنبثق عن هذه القمة، التي كانت سمتها الصراحة والتوافق، على أهمية تكثيف التعاون والتضامن بين الدول العربية وتعزيزهما من أجل متابعة تنفيذ ما جاء بهذه القرارات وبالإعلان الختامي، لاسيما فيما يتصل بالتقدم بمسارات التسويات السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، بما يحفظ للدول والشعوب العربية الأمن والاستقرار، ويرتقي بأوضاعها الاجتماعية، ويعزز قدرتها على مواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية، ويضمن انخراطها الفاعل والإيجابي في منظومة العلاقات الدولية.

- انطلاقا من مسؤوليتها المضاعفة كرئيس للقمة العربية وكعضو عربي منتظر بمجلس الأمن، ستحرص تونس إبان عضويتها بالمجلس، على الاضطلاع بدورها كاملا في هذا الصدد. وستحرص على التنسيق مع الاشقاء العرب ومع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، في إطار تعزيز تكامل الأدوار بين الجامعة والأمم المتحدة بشأن مجمل القضايا المطروحة بالمنطقة .

- ستولي تونس مسألة تحقيق التسوية العادلة والشاملة المنشودة منذ عقود للقضية الفلسطينية أولوية ملحة من خلال بذل قصارى الجهد لإطلاق مفاوضات جادة وفعالة ضمن جدول زمني محدد، بهدف التوصل إلى تسوية تحقق السلام العادل والشامل والدائم وفق مرجعيات عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية لسنة 2002، ومبدأ حلّ الدولتين. كما ستدفع تونس نحو تحمل مجلس الأمن مسؤوليته في توفير الحماية

اللازمة للشعب الفلسطيني الشقيق والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس الشريف ومختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة.

- في نفس الإطار، ستواصل تونس دعمها لخطة الأمم المتحدة للتسوية السياسية بالشقيقة ليبيا والدفع نحو توحيد الجهود والأطر في معالجة الأزمة بهذا البلد الشقيق بعيدا عن الخيارات العسكرية والتدخلات في الشأن الداخلي الليبي، وهو ما يتماشى مع روح المبادرة التي أطلقها سيادة رئيس الجمهورية، الباجي قايد السبسي سنة 2015 بالتنسيق الكامل مع الشقيقتين الجزائر ومصر، من أجل مساعدة الأشقاء الليبيين على تجاوز خلافاتهم لتحقيق التسوية السياسية الشاملة عبر الحوار والتوافق على أساس الاتفاق السياسي الموقع برعاية الأمم المتحدة.

- بالنسبة للملف السوري، سنحرص على دفع الجهود القائمة من أجل التعجيل بالتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للأزمة استنادا إلى مسار جنيف وبيانات مجموعة الدعم الدولية لسوريا، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، حتى يتمكن هذا البلد الشقيق من استعادة وحدته وسيادته. وستدافع تونس على حق سوريا الثابت في استعادة الجولان المحتل، طبقا لقرارات مجلس الأمن 242 لسنة 1967 و497 لسنة 1981، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة.

- فيما يتصل بالملف اليمني، فإن تونس ستحرص على المساهمة الفاعلة في دعم التقدم المحرز مؤخرا بستوكهولم برعاية الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى منصة سياسية توافقية لدفع عملية حل الأزمة، بما يكرس الشرعية ويحفظ وحدة هذا البلد وسيادته وينهي المعاناة الإنسانية لشعبه، ويسهم في تعزيز أمن واستقرار منطقة الخليج العربي.

**أصحاب السعادة،**

**السيدات والسادة،**

- بالتوازي مع هذه الأولويات المرتبطة بمنطقتنا العربية، ستركز تونس خلال ولايتها بمجلس الأمن على عدد من المحاور الأساسية على غرار :

- تمتين العلاقات مع الشركاء الإقليميين في جهود تعزيز السلام المستدام، وخاصة جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي؛
- المساهمة في التسوية السلمية والتفاوضية للنزاعات بما في ذلك النزاعات في أفريقيا،
- تعزيز مشاركة النساء والشباب في جهود الوساطة ومنع نشوب النزاعات وتسويتها؛
- تعزيز الانسجام والنجاحة صلب هياكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وتكثيف عمل مجلس الأمن في هذا المجال مع احتياجات الدول التي تواجه هذه الآفة؛
- تحقيق فعالية أكبر لعمليات حفظ السلام؛

• تعزيز استجابة جماعية وتوافقية للتحديات الناجمة عن تغير المناخ والتهديدات السيبرانية.

- كما ستكون تونس مدافعا قويا عن إصلاح الأمم المتحدة بهدف تطوير نجاعتها وتحسين أداء ولايتها لاسيما فيما يتصل بدفع جهود تنفيذ أجندا التنمية المستدامة لسنة 2030. -في الختام، أود التأكيد على استعداد تونس، من منطلق حرصها والتزامها بالدفاع عن القضايا العربية، للتنسيق والتشاور مع كافة الأشقاء العرب حول مجمل القضايا المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، بما من شأنه أن يضفي على الدور العربي المزيد من الفاعلية والتأثير بالمجلس، علاوة على أهمية ذلك في مزيد ترسيخ تقاليد الحوار والتشاور بين بلدي تونس وبلدانكم الشقيقة.

وشكرا لكم.